دور جودة التشريعات في الحد من التضخم التشريعي

أثر الأحزاب السياسية على أداء مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣

The impact of political parties on the performance of the Iraqi parliament after 2003

ا. م. د. أحمد علي عبود الخفاجي

عميد كلية القانون - جامعة الكفيل

E-mail: ahmed7999993@yahoo.com

الكلمات الافتتاحية :

برلمان ، أحزاب ، محاصصة ، معارضة ، ثقافة ، رقابة.

Keywords :

Parliament, parties, quotas, opposition, culture, censorship.

Abstract : Parties are considered one of the modern political concepts, and they are the cornerstone of democratic principles. The multiplicity of parties is considered one of the essential aspects of democracy. Democracy ceases when there is no multiplicity of parties or their abolition. Parties play a major role in correcting power, exposing its defects, and correcting it in the right direction. Parliaments in democratic countries are the most successful means. To represent the popular will because it is the framework through which the social and

دور جودة التشريعات في الحد من التضخم التشريعي

political movement is embodied and in which the nature of societal priorities and the trends of the popular mood are expressed. It has been said in criticism of the multi-party system in the electoral system that it leads to governmental instability due to the inability of one party to obtain an absolute majority within Parliament. In addition to its division at other times due to lack of discipline in dealing with controversial issues.

الملخص:

تُعد الأحزاب من المفاهيم السياسية الحديثة، وهي حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية، وتعدد الأحزاب يعدّ من المظاهر الجوهرية للديمقراطية، وتنتفي الديمقراطية بانتفاء تعدد الأحزاب وإلغائها، وتؤدي الأحزاب دوراً كبيراً في تقويم السلطة وكشف عيوبها وتقويمها بالاتجاه الصحيح، وتعدّ البرلمانات في الدول الديمقراطية هي الوسيلة الأنجح لتمثيل الإرادة الشعبية لأنها الإطار الذي عن طريقه يتجسد الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يتم التعبير فيه عن طبيعة الأولويات المجتمعية واتجاهات المزاج الشعبي، ولقد قيل في نقد نظام تعدد الأحزاب في النظام الانتخابي أنه يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لتعذر حصول أحد الأحزاب على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، فضلاً عن انقسامها في أحيان أخرى لعدم الانضباط في التعاطي مع القضايا الخلافية.

المقدمة:

لقد مَثّلَ يوم ٢٠٠٣/٤/٩ انطلاقة مهمة في تاريخ العراق السياسي؛ لأنه نقل العراق من مجتمع ونظام سياسي شمولي، بكل حيثياته وانعكاساته، وعلى جميع الصعد إلى نظام تأسس مبدئياً على آليات النظام الديمقراطي في العمل السياسي. وينسجم نظام التعددية الحزبية أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التقليدية، الذي يعطي الحق لكل جماعة بان تعتنق ما تشاء من آراء، وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها، وأن تكسب الأنصار، ويعود سبب كثرة الأحزاب في بعض الدول إلى

انقسام الأحزاب القائمة على حزبين أو اكثر أو إلى نشوء أحزاب جديدة؛ وذلك لوجود عوامل عدة كاختلاف قومي أو ديني أو اجتماعي أو طبيعي أو ايديولوجي ولقد قيل في نقد نظام تعدد الأحزاب في النظام الانتخابي أنه يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لتعذر حصول أحد الأحزاب على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان. فضلا عن انقسامها في أحيان أخرى لعدم الانضباط في التعاطي مع القضايا الخلافية، وربما يعود سبب ذلك في جانب منه إلى الحقبة الطويلة التي بقي العراق فيها تحت نظام الحزب الواحد، وحتى اللحظة لم تتوازن المعادلة بيد القوى السياسية، ولعل من أسباب عدم التوازن هو استئثار القوى السياسية بالسلطة إذ همشت الآخر، وضبابية الرؤية عند القوى السياسية لشكل وطبيعة النظام السياسي الأمثل لوضع العراق، ووجود قوى سياسية وتكتلات رافضة العملية السياسية جملة وتفصيلا لأسباب بعضها محلية وأخرى بدوافع خارجية. إنَّ الأعداد الكثيرة للأحزاب التي تنوعت حسب طبيعة تكوين المجتمع العراقي وتنوعه خلق حالة من الفوضى والفساد السياسيين لاسيما وأن قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ فيه الكثير من الثغرات التي لم تحد من قضية الارتباطات الخارجية لبعض الأحزاب، والأموال الطائلة التي تحصل عليها تلك الأحزاب من دون الكشف عن مصادرها، الأمر الذي انعكس سلباً على بناء الدولة العراقية، وكذلك التدخل بين العامل الداخلي المتمثل بهيمنة السلطة والعامل الدولي المتمثل بصراعات الاقليات قاد بصورة إلى زيادة درجة الوصاية الطائفية والقومية من حالات الطوائف المختلفة والقوميات إلى ظهور المحاصصة الطائفية، مما قاد في النهاية إلى عجز كل الأطراف في خوض عملية بناء المجتمع السياسي، مما أثار أزمة سياسية واجتماعية حقيقية أثرت في بناء الدولة العراقية، وللوقوف على ذلك كله سنقسم هذه الدراسة على ثلاثة مطالب وكالآتي:

المطلب الأول: المحاصصة وانعدام الدور الرقابي.

المطلب الثاني: غياب ثقافة المعارضة في الثقافة السياسية العراقية.

المطلب الثالث: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية.

المطلب الأول : المحاصصة وانعدام الدور الرقابي : يتميز العراق بواقع سياسي غاية في التعقيد والتأزم، ويرافق ذلك ضعف في الدور الرقابي على الإدارة الحكومية والذي من أسبابه ثقة الأحزاب السياسية ولاسيما بين قياداتها السياسية وغياب الرؤى المشتركة حول مستقبل العراق وازدواجية المعايير وتكريس نهج المحاصصة السياسية، وللوقوف على ذلك كله سنقسم هذا المطلب على فرعين وكالآتي:

الفرع الأول: تطور مفهوم المحاصصة في العراق.

الفرع الثاني: أثر المحاصصة في أداء البرلمان.

الفرع الأول : تطور مفهوم المحاصصة في العراق : إنَّ أبرز العوامل الرئيسة لاستشراء الفساد وانعدام الدور الرقابي في الدولة العراقية، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م هو المحاصصة على أسس طائفية، وقومية، ودينية بعيداً عن روح الوطنية، وتساوي الفرص التي أكدَّها عليها الدستور، في هذا الشأن يقول رئيس الوزراء العراقي السابق المرحوم إبراهيم الجعفري: "لقد دخلت المحاصصة في اختيار رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان، وهذه المسألة هيأت المناخ لرواج الثقافة الطائفية"[١]، وقبل ذلك الحاكم المدني بول بريمر جاء ليؤسس صورة العراق المستقبلية، والذي حاول تكريس الاحتقان الطائفي والتوتر الاثني عبر تركيبة مجلس الحكم الانتقالي وذلك بتوزيع غريب للمحاصصات والنسب على الفئات المختلفة، الأمر الذي أثار تداعيات واشكاليات قديمة جديدة بخصوص الطائفية السياسية وتبعاتها في الماضي والحاضر، وانعكاسها على الهوية الوطنية الجامعة، وكذلك أثرت في ما بعد على بنية الحكومة وظهور الاقطاعيات السياسية والرقابة على سير العملية السياسية[٢]، فقد أثبتت المحاصصة قاعدة مفادها أن الأكفأ ليس هو الذي يأتي إلى إدارة الدولة بالضرورة، فقد يكون الأكبر حجماً في الحكومة أصغر حجماً في المجتمع، والأصغر حجماً في الحكومة أكبر حجماً في المجتمع، وهذه مفارقة لا يقبلها الشغب ولا يتعايش معها[٣]. إذ تشكلت الحكومة العراقية الأولى التي جاءت من خطبة وضعها (الأخضر الإبراهيمي)، مبعوث الأمم المتحدة التي سميت (حكومة مؤقتة)، بتكوين حكومة تكنوقراط على عكس ما قام عليه مجلس الحكم الانتقالي الذي دعا

إلى ضرورة القوى السياسية الدينية عن مركز السلطة والنفوذ لأن هذه المرحلة تعد من المراحل الحرجة وتتطلب جهوداً استثنائية لإبعاد السيطرة عن تجاذب مصالح هذه القوى وتأثيرها حتى يمكن ضمان حقوق العراقيين جميعاً برغم ظهور الولاءات الحزبية والدينية بوصفها معياراً استحقاقياً[٤]. ومما تقدم من خطبة (الإبراهيمي) عيّن رئيس مجلس الحكم العراقي (غازي الياور) رئيساً للجمهورية وبينما كان (أياد علاوي) رئيساً للوزراء، وأعلن في اليوم نفسه أسماء الوزراء الذين سيؤلفون وزارة الحكومة المؤقتة من لدن أياد علاوي في خطوة سبقت حل مجلس الحكم المؤقت قبل يومين من نقل السيادة للعراقيين في عام ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ التي من المفترض كانت أن تنتقل السيادة في عام ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وقد أعزي ذلك إلى دواعي أمنية، وبه قد سلم بول بريمر، وثيقة تسليم السيادة للعراقيين إلى رئيس الوزراء الأسبق (أياد علاوي) معلناً أن الاحتلال قد بلغ نهايته[٥]. وبالرغم من رفض قانون إدارة الدولة العراقية من بعض أعضاء مجلس الحكم ومن الاعتراضات التي وردت على هذا القانون من المرجعيات الدينية التي أعلنت تحفظها عليه بل طالبت بجمع التواقيع الرافضة له، لكن هذا القانون اصبح نافذاً بل موجهاً لحركة الدولة العراقية[٦]، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية مثلت الرغبة الأمريكية في اللعب على وتر العرق والطائفة من أجل تفكيك الوطن وتقسيمه، إذ كانت من حكومات المحاصصة الطائفية ويرجع ذلك في تلبيتها لحصص في زيادة الوزارات العراقية التي كانت (١٨) وزارة، لتصل إلى (٢٥) وزارة حتى يستطيع كل عضو من مجلس الحكم أن يعين من يريد أن يعينه من الموالين في مركز وزاري، ناهيك عن الصلات العائلية العراقية في هذه الحصص، علماً أن الوزارات السيادية تم تقسيمها على وزارتين للشيعة وواحدة للأكراد وأخرى (للسنة) وهي (الدفاع والخارجية) المالية، النفط الداخلية[٧]، على الرغم من بناء مؤسسات دستورية وبرلمان يحمل في جنباته على أعضاء يمثلون الشعب كمؤسسة تشريعية وإقرار دستور لتسير العملية السياسية إلّا أنه نواة حكم بداية الدولة العراقية بعد التغيير في ٩ نيسان ٢٠٠٣، فقد استثمر فيها المحاصصة، فإن المؤسسات السياسية والبرلمان على وجه الخصوص لم يكن وما يزال غير قادر على التعبير عن الإرادة العامة

الحقيقية للإسهام في العملية السياسية بشكل جدي وصحيح، إذ فشلت هذه المؤسسة، مما جعل منها مؤسسة تعبير عن المصالح الضيقة للقوى التي تضمها وعدم التعبير عن الارادة العامة وتحقيقها كذلك اقرار الدستور والقوانين لتسير العملية السياسية، فإن توظيفها جرى لمصلحة الطرف هذا أو ذاك وعلى العموم لم يكن الالتزام بها قوياً لتحقيق وتسير العملية السياسية الصحيحة فكانت هذه المؤسسة لم تمارس دورها الرقابي أو التشريعي بشكل الصحيح إلى المقاطعات التي كانت تعرقل عملها[٨].

الفرع الثاني: أثر المحاصصة في أداء البرلمان : لم تعطِ المؤسسة التشريعية ممارسة لديمقراطية وكقاعدة لعمل سياسي ضمن دولة مؤسسات، بل كانت حلبة للمناكفات السياسية التي طغت سلبياتها على الشارع العراقي، مما حال دون إمكانية قيامه بالدور الحقيقي المناط به دستورياً، فضلاً عن أن النواب لم يكونوا مدافعين ومعبرين عن حقوق العراقيين جميعاً وإنما انحيازهم الواضح لقومية أو مذهب أو طائفة معية، هو ما جعل القرارات الصادرة عن المجلس متأثرة وخاضعة لرغبات وتوجيهات الأطراف السياسية وليس استجابة لإرادة الشعب، فضلا عن شيوع التحالفات والتحالفات المضادة داخل الحكومة وداخل المجلس الذي أثر في المصلحة العامة. كما أن تطبيق الديمقراطية التوافقية بداخله أدت إلى تشكيل حكومة محاصصة، فالسمة المميزة للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلد، ويؤخذ هذا النوع من الديمقراطية في المجتمعات ذات الانقسامات الحادة، غير أنه يؤدي إلى قتل المفاهيم السياسية للديمقراطية كالمعارضة السياسية والاغلبية السياسية والاقلية السياسية، ويحدث تداخلا بين السلطة والمعارضة مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي وشل حركة الحكومة وعدم قدرتها على الاستجابة لمطاليب المواطنين نتيجة ظهور القنوات المتعددة مما سبب عدم القدرة على تحقيق تعاون بين القوى السياسية في ائتلاف واحد. لقد أصبح مجلس النواب غير قادر على محاسبة الحكومة في حالة تقصيرها، والسبب هو طبيعة تشكيل الحكومة التي أنتجت عبر المحاصصات والعضو في مجلس

النواب يمثل الحزب وهو مسنود ومدعوم من لدنه، مما قاد إلى أن تصبح الحكومة حاصل إرادات الأحزاب وليس إرادة مجلس النواب[٩]، يظهر جلياً تعطل دور مجلس النواب الرقابي، وكيف لعبت القوى والتيارات المتنفذة بداخل المجلس في عرقلة وتعطيل دور الرقابي الفعال في تقويم السلطة التنفيذية والحياة السياسية بشكل عام، إذ الأزمات السياسية التي عصفت به جعلت أحد أسباب ضعف أداء مجلس النواب، بل أصبح جزءاً من تلك الأزمات إذ لم يبتعد عنها ولم يجعل له خطأ ثابتاً يسير عليه، بل تأثر بخلافات الكتل السياسية، وكان التباين أحد اسباب استمرار الأزمات السياسية حتى اليوم، فكان الصراع على السلطة والالتفاف على القانون ورفض المعارضة النيابية من أبرز الأزمات السياسية المعقدة، ومن هنا يمكن أن يعطل البرلمان دوره الرقابي ولا يمكن وصف البرلمان العراقي بالبرلمان الديمقراطي، لأنه لم يعزز ممارسته الانتخابية بخروج (حكومة المعارضة)، بل بدل ذلك اعتمد مبدأ التوافق كمنهج سياسي[١٠]، برغم أن ما اختص به البرلمان العراقي في الدستور لسنة ٢٠٠٥ هو اختصاصه في تشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية وذلك حسب المادة (٦١/أولاً وثانياً) من الدستور وفي النظر في تطبيق هاتين المادتين يلاحظ قصوراً واضحاً[١١] ويلاحظ أن البرلمان قد توزع على ثلاث كتل أساسية كبرى داخل قبة البرلمان هي: الكتلة الشيعية المتمثلة بالائتلاف العراقي الموحد، والكتلة السنية والتحالف الكردستاني الذي ضمَّ الأحزاب الكردية إلى جوانب قوائم صغيرة، أصبح مصير البلد بيد رؤساء هذه الكتل داخل مجلس النواب العراقي، وهناك محاولات لإضعاف الدور الرقابي للبرلمان من لدن جهات سياسية وعدم استطاعة مجلس النواب استدعاء المسؤول أو الوزير للاستجواب وعندما لا يتم حضوره لا توجد قوة لإجباره للحضور[١٢]، إذ لم يشهد تاريخ العراق السياسي مسلسلاً فضائحياً وبامتياز كما يشهد اليوم، فلا تمر ساعة زمنية أو فرصة على واقع الحياة المعاش في العراق الآن، إلا وكانت هناك فضيحة مالية واختلاس ورشوة أو تلاعب من أحد المسؤولين. ويرى البعض أن نشاط الأحزاب السياسية في العراق لا يعدّ عملاً حزبياً؛ لأن الكثير من الأحزاب التي تشترك في العملية السياسية لا تدرك مفهوم العمل الحزبي أو معنى الأحزاب وهي تعتمد

في جل عملها على تأجيج المشاعر عبر التخندق الطائفي من أجل استمرارها في عملها السياسي، وهي تعمل على العكس تماماً مما في الدولة الديمقراطية بحيث تجعل مصالحها الحزبية فوق كل شيء حتى لو كان ذلك على حساب الأمن الوطني للبلاد، ومن ثم انسحب أثر ذلك في أبناء الطوائف التي تتسمى الأحزاب بأسمائها، فلا السني قد حضيَ باهتمام الأحزاب السنية التي أنتخبها رغم سخونة مناطقهم، ولا الشيعي قد حصل على أبسط حقوقه التي كان يأمل في يوم من الأيام الحصول عليها بزوال حزب البعث الذي كتم أنفاسه الذي أرسى أبشع مفاهيم الامتيازات الحزبية التي كانت محصورة على أعضائه من حملة الدرجات الحزبية الرفيعة على اختلاف طوائفهم برغم مرضه الطائفي الذي عُرف به؛ ولهذا فإن جميع الحكومات المتشكلة بعد ٢٠٠٣ عانت معضلة التشكيل بسبب خضوعها للمحاصصة الطائفية والسياسية ويلاحظ ذلك من تأخير تشكيل الحكومات سواء حكومة إياد علاوي الجمعية أو في حكومة الجعفري أو حكومتي المالكي وتحولت الشراكة السياسية التي يدعي بها الكل إلى قضية محاصصة واضحة لا تخدم الدور الرقابي الذي رسم لها أو بناء دولة بل المشكلة الأكبر تفاقمت ظاهرة المحاصصة حتى أضحى ما يمكن تسميته (محاصصة المحاصصة)[١٣].

وعليه فقد أصبحت التوافقات السياسية والخلافات السياسية عائقاً ومانعاً أمام أداء الحكومة السليم، وجعلت من النظام الديمقراطي العراقي متأخر سياسياً وإدارياً إذ أصبح شرط التوافق في تطبيق الديمقراطية بمجلس النواب معطلاً للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعدّ صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية أضف إلى ذلك آلية المحاصصة أصبحت حسب النموذج التوافقي من أهم الأسباب في تعطيل الدور الرقابي في جميع أنحاء الحياة السياسية العراقية[١٤]. كل هذا سيزيد من الاحتقان الطائفي والإثني وسيعظم من حالة التشظي داخل المجتمع وهو في الأصل يبعث حالة تهديد دائم من الطبيعة السياسية فهو يحس بالخطر الكامن له، ما يؤدي كذلك إلى ضعف المواطنة، وإحلال المرجعيات المحلية، الجزئية الصغيرة محل انتهائه إلى وحدة الوطنية العراقية الجامعة لهذا الشعب.

المطلب الثاني : غياب ثقافة المعارضة في الثقافة السياسية العراقية : يركز النموذج العراقي التقليدي للمعارضة على الأطر الأيديولوجية وتغيير النظام وذلك على حساب العمل من داخل النظام السياسي من أجل إحداث التغيير، ومن المتعارف عليه في أغلب النظم الديمقراطية القديمة والناشئة أن الأحزاب السياسية تهدف الى خوض الانتخابات والتنافس السياسي مع الحزب الحاكم، أو مراقبة الأداء الحكومي. ومع ذلك لم تتبنى الأحزاب المعارضة العراقية تلك الأهداف إنما كان الهدف الذي تحمله أجندات المعارضين هو إسقاط نظام الحكم القائم باي وسيلة ممكنة، مع الاكتفاء بالتصورات الأيديولوجية لتحديد ملامح النظام البديل، وللوقوف على ذلك كله سنقسم هذا المطلب على فرعين وكالآتي:

الفرع الأول: أهمية الثقافة السياسية في بناء المؤسسات الحكومية.

الفرع الثاني: دور المعارضة البرلمانية في صناعة القرار السياسي.

الفرع الأول : أهمية الثقافة السياسية في بناء المؤسسات الحكومية : إنَّ الدولة الديمقراطية لا تحتوي على مؤسسات سياسية فحسب بل شملها بالثقافة السياسية التي تنشأ من فهم وإدراك للمجتمع السياسي، بما هو تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية، إذ تكون العلاقة داخل النظام الديمقراطي منتظمة بين أولئك الذين يصفون القرارات السياسية وتخذونها، وبين المواطنين العاديين عبر عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي، ولاسيما في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية وتعمل كوسيط بين المواطن والحكومة، ويتميز النظام الديمقراطي في أدارته للسلطة باعتماده أسلوب عد الأصوات بدلاً إقصائها، بمعنى أنه يسمح بوجود معارضة لصوت الحاكم بشكل شرعي ومقنن وتمارس أصوات الطرفين الحرب بوساطة السياسة، أي عبر الحوار والنقد والاعتراض من دون اللجوء إلى العنف والإرهاب، أي إذا لم يفسح المجال للمعارضة لأن تمارس نشاطها بشكل سلمي على وفق ما نص عليه الدستور وإن لم تحصل على فرصتها في المشاركة

في الحياة العامة، فيعد ذلك خروجاً عل القانون، عندها لا يمكننا وصف ذلك النظام بأنه ديمقراطي، ولعل من وجوه النظام الديمقراطي هو يعبر عن ثقافة تمثيل الجهود المبذولة في سبيل الجمع بين الوحدة والتنوع وبين الحرية والتنمية والتوحيد، عبر الدمج بين القواعد المؤسساتية والمصالح والثقافة الوطنية لاغياً بذلك التعارض بين سلطة الأكثرية وحقوق الأقليات وبين السلطة والحاكمة المعارضة السياسية[١٥].

إنَّ الثقافة السياسية لها تأثير كبير على العمليات السياسية المختلفة فتفاعل المواطنين مع النسق السياسي سلباً أو إيجابياً يتوقف على ونوعية الثقافة السائدة في المجتمع التي في ضوئها تتحدد نوعية وحجم طبيعة المطالب واستجابة السلطة الحاكمة لها، وهي تؤثر في إداء النظام السياسي عن طريق الرضا أو عدم الرضا على سلوك الحكومة وتصرفاتها على وفق ثقافة المجتمع السياسي[١٦]. إنَّ الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية، وأن الثقافة لها مستويان: مستوى الفرد، ومستوى النظام، فعندها نركز الاهتمام على الفرد فإن بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه الفرد ذاتياً نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي، أي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه؟ وكيف يستجيب؟ ومن ناحية أخرى ما هي الروابط بينه وبين المقومات السياسية لنظامه السياسي وكيف تؤثر هذه الروابط في سلوكه. ومما لا شك فيه أن هذه المعاني للثقافة السياسية تدل على نزوع سلوكي فردي وجماعي إزاء النظام السياسي في حين أن الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف. وهناك من يرى ان الثقافة السياسية هي التوجه نحو المؤسسات السياسية الوطنية أي توجه الناس إزاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم اعتماداً على قيم ومعتقدات شائعة، وهناك القوى السياسية المختلفة التي تسعى إلى تصعيد الوعي لدى جماهيرها أولاً، ثم بلورته بشكل أراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها وأهدافها السياسية، ومن هنا تكون لدينا ثلاثة أنواع

من الثقافات السياسية تقسم حسب تطور المجتمع هي: (الثقافة التقليدية القديمة وثقافة الخضوع، والثقافة المساهمة)، فالثقافة التقليدية تنسجم مع بنى تقليدية لا مركزة، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع بنية ممركزة، وأما الثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية[١٧]. إنَّ الثقافة المساهمة تعطي تصوراً للعملية السياسية بوصفها منافسة اجتماعية سلمية مستندة إلى مبادئ التوافق والتراضي جاعلة منها قاعدة العمل السياسي في إدارة الصراعات السياسية بين السلطة والمعارضة، محررة السياسية من معناها الوحشي الذي يصور التناقض بين المصالح بوصفها قاعدة لكل عمل سياسي مبرراً استخدم العنف دفاعاً عن المصلحة، والثقافة السياسية تعدّ لمعنى السياسة حالته الطبيعية كمنافسة مدينة نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح بعيدة كل البعد عن مفهوم العنف[١٨].

الفرع الثاني : دور المعارضة البرلمانية في صناعة القرار السياسي : مما لاشكَّ فيه أن النظام السابق قبل ٢٠٠٣/٤/٩، لم يكن يسمح بوجود المعارضة السياسية وذلك بسبب طبيعة الفلسفة السياسية التي حكمته؛ ونتيجة لذلك خلت الساحة السياسية العراقية من وجود المعارضة السياسية، باستثناء مدة محدودة ومقيدة بسبب مغادرتها العراق ليستقر بعضها في الدول العربية (سوريا)، وبعضها الآخر في إيران، وبعضها الآخر في الدول الأوربية، وأما من بقي فكان الخيار الوحيد المتروك هو قبوله الأمر الواقع وعدم المجاهرة بالرأي. علما أنَّ المعارضة العراقية التي كانت في الخارج عقدت مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات لأنها لم تكن السبب المنشئ للتغيير بل الكاشف له، وذلك أنَّ الإدارة الامريكية هي التي قررت إجراء عملية التغيير وعملية التغيير جاءت عن طريق الأداة العسكرية الأمريكية وليس العراقية الذي قاد إلى نتيجة هامة وهي تحكم الولايات المتحدة بالمسارات السياسية العراقية بشكل كبير[١٩]. إنَّ المعلن هو تأسيس دولة عراقية ديمقراطية فبرز برلمان عراقي لم يؤسس إلى حكومة الظل على غرار ما موجود في البرلمانات الديمقراطية الغربية، ترى هناك بعض الكتل البرلمانية في مجلس النواب العراقي قد رفعت شعار المعارضة ورايتها داخل البرلمان إلاّ أن أغلب هذه الكتل رفعت هذه الراية لضرورات ومصالح شخصية وجماعية

وقد انعكس ذلك على بناء المركز السياسي فيظهر بمظهر العاجز عن قيام بوظائفه، إذ أصبحت العملية السياسية مبهمة وغير واضحة الملامح منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣، إذ لم يكن لهذه القوى السياسية التي تقود العملية السياسية، نظرية للسياسة ومعالجتها السياسية المطروحة. ما زالت السياسة العراقية خاضعة لقواعد اللعبة الصفرية المعتمدة مفهوم الرابح والخاسر المطلق، فأما تربح كل شيء أو تخسر كل شيء بخلاف منطق السياسة إذ منطق التسويات المقبولة والمساومات المتبادلة. ومن الملاحظ على السياسة العراقية تعتمد منطق أن الآخرين هم أعداء وليسوا متنافسين أو متبارين، وذلك بسبب وجود التصارع ما بين القوى السياسية والاجتماعية وهنا نشخص لاستخدام بعض المفردات والمفاهيم والمصطلحات التي لا تخدم عملية البناء الديمقراطي في العراق، فوصف الأخرين بالخيانة لمجرد الاختلاف أو وصفه بالإرهاب لمجرد عدم الاتفاق حول بعض المسائل ليس من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي وتجذير بعض القواعد المهمة للعمل السياسي. ما زالت السياسة العراقية لا تفرق ما بين من له حق المقاومة ومن له حق العمل السياسي السلمي، ومثلما لا تفرق بين من هو إرهابي ومن هو مقاوم، وبين من هو مهدم ومخرب للعمران السياسي، والاقتصادي في العراق بينما هو ناقد منتقد بهدف البناء أو بهدف التخريب. تفتقد الساحة العراقية لمقوم السياسة الوطنية الشاملة ووجود الحواجز الجغرافية الاجتماعية داخل الإقليم العراقي والسائد هو نوع من التمثيل السياسي المحصور أما بمكون اجتماعي معين أو حيز جغرافي محدد وهذا من شأنه أن يعطل من الاندماج السياسي والاجتماعي والقومي والذي سيقود لإبراز مزيد من التحديات الاضافية أمام بناء الديمقراطية في العراق إلى جانب وجود تهديد حقيقي للوحدة الوطنية العراقية[٢٠]. وعليه غابت عن الساحة السياسية العراقية قدرات التفاعل السياسي والصراع السلمي على السلطة وحتى اللحظة لم تتوازن المعادلة بين القوى السياسية والعملية السياسية ومن أسباب عدم التوازن الآتي[٢١]:

١) التوجهات السياسية للقوى السياسية نفسها إذ كانت هذه القوى تستأثر لنفسها بالسلطة مما جعل ذلك خلخلة التوازن بين طرفي المعادلة.

٢) ضبابية الرؤيا عند القوى السياسية لشكل وطبيعة النظام السياسي الأمثل لوضع العراقي.

٣) وجود قوى سياسية، وتكتلات رفضت العملية السياسية جملة وتفصيلاً لأسباب بعضها مصلحية وأخرى بدوافع خارجية.

٤) هيمنة فكرة الاقصاء على بعض القوى السياسية، وسعت باتجاه عرقلة العملية السياسية.

إنَّ أقوى ضمانة لسلامة القرار السياسي، إنما تتمثل في يقظة المعارضة البرلمانية لما تحويه القبة البرلمانية من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى المشاركة في العملية السياسية، ولما تبديه هذه المعارضة من قوة مقاومتها لانحراف الحكومي في استعمال السلطة أو في اتخاذ قرارات مخالفة للقانون[٢٢].

ومن هنا جاءت العملية السياسية العراقية بعد التغيير بمعارضة متباينة إذ لم تكن إجماع القوى السياسية وهي كالآتي[٢٣]:

١) معارضة ضمن النظام: وهي معارضة جاءت من القوى السياسية التي انخرطت في العملية السياسية، وطبيعة هذه المعارضة أنها لا ترفض العملية السياسية برمتها بقدر ما تنحسر معارضتها على هذه الجزئية أو تلك مثل الحزب الإسلامي وشكواه من استئثار الائتلاف بالسلطة.

٢) معارضة على النظام: وهي المعارضة التي تأتي من السياسية الرافضة للعملية السياسية جملة وتفصيلاً ويمكن توزيع هذه المعارضة على النحو الآتي:

أ. معارضة معلنة أبرز ممثليها هيأة علماء المسلمين التي ترفض العملية السياسية وتشكك بشرعية النظام السياسي الناشئ منها.

ب. معارضة مسلحة تتخذ من استخدام القوة سبيلاً لتغيير الواقع، وهذه تتباين في درجة القوة والقدرة على التأثير ولكنها تشترك مع الآخرين في استخدام القوة.

ج. معارضة كامنة تتحين الفرصة للظهور، وهي معارضة لا تعلن عن نفسها لأسباب تتعلق بطبيعة عملها ربما، أو بسبب خشيتها من النظام.

ومن هنا أن مفهوم العمل السياسي الذي يرتكز على قاعدة الثقافة السياسية المشاركة أو المشاركة السياسية الديمقراطية يعني (إعطاء حرية أكبر للمشاركة في السلطة من لدن مختلف القوى المعارضة وعدم احتكارها من لدن النخبة الحاكمة، فهو يعني إزالة الصراع وجعله يميل إلى التنافس المستند إلى التأثير الجماهيري الواسع)، وهذا يعني الزام السلطة بعدم تجاوز حدودها السياسية الشرعية التي حددها الدستور والعمل في نطاقه هذا من جانب، ومن جانب آخر لابد للأفراد والجماعات المنخرطين في هذا العمل من الالتزام بقرارات السلطة السياسية من أجل تحقيق الأهداف العامة التي تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية. ولأجل أن يتحقق هذا لابد من وجود ثقافة سياسية مشتركة تسمو على الثقافات الفرعية، تنمي المواطنة في الوحدة الوطنية، أما الثقافات الفرعية فإنها تبنى على القيم الفرعية والانتماءات الضيقة التي تدور حول الأسرة، والطائفة، والقبيلة وعدم تجاوز هذا التعدد وازدياد النزعة إليه يعبر عن وجود ثقافة أو ثقافات فرعية تعمل ضد الثقافة الوطنية الشاملة للدولة[٢٤]. وبهذا يتضح أننا نحتاج إلى ثقافة مجتمعية تأخذ بعين الاعتبار ظروف المجتمع العراقي، ولتكن العملية السياسية الجارية هي (حكومة مع معارضة) لتكون ضامنة لتحقيق المصالح العامة العليا للعراقيين وعدم تفرد حزب أو طائفة أو شرعية بقرار سياسي له مصلحة فيه ما دامت هناك معارضة على وفق أسس ثقافة ديمقراطية تكون على وفق الثقافة العراقية، وهذا يتطلب من الدولة تشجيع الثقافة السياسية المشاركة عبر أجهزتها العاملة، وكذلك الأحزاب التي هي داخل العمالية السياسية أو خارج العملية يجب عليها أن تدفع بالمجتمع إلى توحيد رؤيته تجاه وطن موحد بثقافة سياسية مساهمة تساعد في تقبل الآخر والحوار معه وقبول مبدأ الاختلاف وإيمان المجتمع بالعملية السياسية وتأثيرها في مستقبله، وأن تكون المنافسة السياسية السليمة التي لا علاقة لها بطائفة أو منطقة هي شعار القوى السياسية.

المطلب الثالث: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية العراقية : تُعد الأحزاب من المفاهيم السياسية الحديثة، وهي حجر زاوية في المبادئ الديمقراطية وتعدد

الأحزاب يعدّ من المظاهر الجوهرية للديمقراطية، وتنتفي الديمقراطية بانتفاء تعدد الأحزاب والغائها، وتلعب الأحزاب دوراً كبيراً في تقويم السلطة وكشف عيوبها وتقويمها بالاتجاه الصحيح، وقد ارتبط ظهور الأحزاب بظهور المجالس النيابية، وتعدّ البرلمانات في الدول الديمقراطية هي الوسيلة الأنجح لتمثيل الارادة الشعبية لأنها الإطار الذي عن طريقه يتجسد الحراك الاجتماعي والسياسي، الذي يتم التعبير فيه عن طبيعة الأولويات المجتمعية واتجاهات المزاج الشعبي، لذا فإن هنالك رؤية خاصة لتلك الأحزاب تجاه النظام الانتخابي المعتمد، وللوقوف على ذلك كله سنقسم هذا المطلب على فرعين وكالآتي:

الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية في ممارسة حق الانتخاب.

الفرع الثاني: أثر النظام الانتخابي في اتخاذ القرار السياسي.

الفرع الأول : دور الأحزاب السياسية في ممارسة حق الانتخاب : لقد كان من الضروري تفعيل دور الأحزاب السياسية، في السلطة بشكل عام لاسيما عند مباشرة حق الانتخاب، بعد أن نشطت الحياة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ انها تحتاج إلى تنظيمات سياسية تقود أفرادها ومؤيديها لممارسة الحريات السياسية والدستورية مما أدى إلى ظهور أعداد كبيرة من الأحزاب والقوى السياسية التي كانت محظورة في السابق، وهناك من القوى السياسية التي تأسست حديثاً، وأبرزت تلك القوى برامجها السياسية عبر وسائل عدة، بغيت الاحتكاك بالشعب[٢٥]. لقد أظهرت هذه التشكيلات إلى التعبير عن نفسها عن طريق الشعارات والمسميات التي اكتظت بها جدران الأبنية وقد شهدت مؤسسات الدولة السابقة تعليق يافطات تحمل عناوين لأحزاب وتنظيمات لم يألفها الشارع العراقي، وكان ظهور هذا الطوفان من الأحزاب بمنزلة رد فعل على حال الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الشمولي الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية أواخر السبعينيات، فضلاً عن الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادات الفردة والجمعية لتأسيس تكتلات سياسية، كما كان لأجواء الديمقراطية والدعوة للانتخابات

والامتيازات البرلمانية دافع قوي لرغبة الشخصيات في ممارسة اللعبة السياسية من خلال تكوين الأحزاب، معظم الأحزاب التي أنشئت في مرحلة ما بعد سقوط النظام الشمولي وهي الحزب الواحد هي أحزاب قديمة، حاولت أن تعيد صلاتها مع أعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من عائلات أنصارها، مثل الحزب (الشيوعي العراقي) (وحزب الدعوة) و(الحزب الوطني الديمقراطي) و(حزب الاستقلال) و(الحزب الاشتراكي) وبعضها أحزاب فئوية، دفعها الشعور بالتهديد فشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات الدينية والعرقية التي تمثلها[٢٦]. لاشك في أن اطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية هو من المرتكزات الاساسية للديمقراطية[٢٧]، غير أن الأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي في المرحلة ما بعد التغيير هي أحزاب ما كان يسمى المعارضة الجديدة التي تأسس أهمها خارج العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي كانت جزءاً من مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الأول ٢٠٠٢، وما عقبه من مؤتمرات كان أهمها مؤتمر صلاح الدين في كردستان في آذار ٢٠٠٣، إذ انتخب لجنة المؤتمر خمسة أحزاب هي (حزب المؤتمر الوطني) و (حركة الوفاق الوطني) و(المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، و(الحزبان الكرديان: حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي) وأصبحت تعرف فيما بعد بالهيأة الخماسية أو مجموعة الخمسة وقد حاولت هذه الهيأة أن توسع قاعدتها بإضافة حزبين آخرين هما حزب (الدعوة الإسلامية) و(الحزب الوطني الديمقراطي) لما يتمتع به هذان الحزبان من تاريخ سياسي، وشكلت هذه الأحزاب السبعة الأركان الأساسية لمجلس الحكم الانتقالي في العراق، الذي شكلته سلطة الائتلاف الذي يؤشر بداية العملية السياسية وقد أصطلح على هذه المجموعة أسم (أحزاب الخارج)، على الرغم من عدم دقة التسمية[٢٨]، إذ تم استصدار أمر من سلطة الائتلاف برئاسة بريمر بتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إذ تتولى هذه الهيأة الإشراف على الانتخابات ولها صلاحيات واسعة أعطيت لها[٢٩]. ومن هنا تم وبإشراف قوات الاحتلال مع قوى سياسية محدودة وضع قانون الانتخاب، واسهم هذا القانون في هيمنة أحزاب وقوى سياسية تتمتع بعلاقات جيدة من قوات الاحتلال

على السلطة؛ لأنه اعتمد القانون القائمة المغلقة والدائرة الواحدة، وهي أولى بوادر تكريس المحاصصة الطائفية عبر نظام التمثيل النسبي الذي اعتمد القائمة المغلقة التي ضمت أسماءهم اختيارها على اساس عرق وطائفي[٣٠]. إذ لم يكن لأحزاب الداخل سواء القديمة أو الجديدة التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣ قرصة مهمة للعمل السياسي خارج نطاق المشاركة في العملية السياسية الرسمية، في حين كان لوجود بعض الأحزاب في مجلس الحكم فرصة لبسط نفوذها والسيطرة على مصادر الدعم المادية والمعنوية وهو ما جعلها أحزاباً رئيسة، وقد اتهمت أحزاب (الداخل) أحزاب (الخارج) بالاستحواذ على كعكة السلطة وعدم دعوتها لأحزاب الداخل للمشاركة في المفاوضات التي تعقد لتقرير مستقبل العراق. فالمشهد الحزبي تميز بعد عام ٢٠٠٣ بسرعة التطور، فالتشكيلات التي ظهرت كانت تعبيراً مباشراً عم محاولة الاشتراك في السلطة فلم يكن لمعظم الأحزاب الجديدة برنامج سياسي أو قاعدة جماهيرية أو إطار تنظيمي ولجان سياسية وبعض الأحزاب لم تكن تملك مقراً لها بل اتخذت من غرف الفنادق عنواناً تشير فيه إلى مكاتبها وكل شخص كان بإمكانه أن يجمع حوله عدداً من المؤيدين ويعلن نفسه أميناً عاماً لحزب جديد، وبعض الأحزاب شاركت في البرلمان وحصلت على مقاعد أما أعضاء كتلتها فهم مسؤولون الحماية وأفراد من أقارب الأمين العام[٣١]. وعلى خلفية هذه التحولات ظهرت شريحة مهنية من المتعهدين والشعراء وعمال المطابع اقتصرت وظيفتهم على إقامة التظاهرات المؤيدة لحزب ما وطبع البوسترات والشعارات المعبرة عن أهدافه وشعراء شعبيون ينظمون أهازيج لزعمائه، وبعض المثقفين والمحامين امتهنوا كتابة الأنظمة الداخلية والبرامج السياسية للأحزاب لكسب رزقهم[٣٢]، ومن هنا ظهرت تفضيل كل تنظيم إطار الدولة وإعطاء أولوية لمصلحة حزبه على المصلحة العامة. إذ عجزت تلك الأحزاب عن تحويل الدول إلى سلطة يحتمي بها المواطن، وذلك لتعدد القناعات والمصالح التي طرحتها القوى السياسية الفائزة في الانتخابات، وبذلك أصبحت الدولة غطاء للكيانات السياسية الفائزة بدل المواطن، أذ هيمنت على الجمعية الوطنية والحكومة، تلك الكيانات حاولت الحفاظ على النظام الانتخابي وآليته التي طبقت رغم بعده عن قدرة الدولة

العراقية على النهوض لأنه أدى إلى استخدام نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة الأمر الذي ترتب عليه تمثيل غير عادل لبعض المحافظات في الجمعية الوطنية لصالح تنظيم تمثيل محافظات أخرى ومناطق أخرى، كما كانت هناك خروج سياسة ركيكة تعبر عن وجهات نظر ضيقة لا تمثل الرأي العام العراقي لفوز هذه الكيانات السياسية، في الانتخابات وذلك لأنها تتكون من تحاف أحزاب وجماعات دينية وقومية وأفراد غير منسجمين وغير متقاربين لا في البرامج ولا في الأيدولوجيات مما جعل هذه السياسة للاعتراض العام[٣٣]. فقد اصبحت المحاصصة محور العملية السياسية منذ تشكيل مجلس الحكم ومنذ إجراء الانتخابات النيابية الاولى وتشكيل أول مجلس وأول حكومة واستمرت إلى يومنا هذا وعدوها المبدأ الفصل في تقسيم المناصب ابتداء من القمة الهرمية للدولة حتى القاعدة.

-الفرع الثاني : أثر النظام الانتخابي في اتخاذ القرار السياسي : إن النظام الانتخابي وضع للاحتواء التنوع الحاصل داخل المجتمع العراقي، والنتيجة كانت مزيد من الخلافات والمشاكل والأزمات، مما أدى إلى انقسامات انعكست على مستوى المؤسسات وأن النظام الانتخابي قد رسخ الانقسامات بين مكونات الشعب العراقي كذلك نتيجة (الديمقراطية التوافقية) من اعتماد التمثيل النسبي، أدت التوافقية إلى عدم الاستقرار برلماني حكومي كذلك تأثر النظام الانتخابي، بشكل واضح بالنظام السياسي، وأصبح خاضعاً لضغوط تمارسها الأحزاب السياسية سواء على مفوضية الانتخابات، أو حتى على قانون الانتخابات نفسه عبر محاولة إضافة أو الابقاء على بعض الامور التي تستفيد منها تلك الأحزاب للبقاء أطول مدة ممكنة في السلطة[٣٤]. إن جر العراق في صراعات والكل يعلم احوال منطقة الشرق الاوسط وصراع الأقطاب الاقليمية ولدولي، إذ وجود دول في المنطقة تحاول ان تلعب دور الشرطي فيها والتحكم بمقدرات شعوبها وهي تتبع مخططات غربية فاسدة تريد غياب شعوب المنطقة، وعمليات النهب والسلب مستمر لموارد هذه الشعوب الاقتصادية منها والبشرية والعسكرية والجغرافية وترهل الفساد في البلد وخروج مجلس نواب لم يكن بقدر المسؤولية الملقاة على عاتقه[٣٥]، فقد لوحظ أن العراق مر بعد التغيير بعدة

انتخابات، وهذه الانتخابات هي صفة الدولة الديمقراطية، ولكن الذي حصل أن الوضع، فقد كان من سيء إلى أسوء فبعد كل هذه الانتخابات ولاسيما مؤسسة التشريع المتمثلة بالبرلمان وهي معروفة انها مكونة من كتل وأحزاب سياسية فلم تأخذ هذه المؤسسة دورها الحقيقي في الرقابة على مؤسسات الدولة مما أدى ذلك إلى غرقها في فساد إداري ومالي وهي حقيقة يتفق عليها جميع العراقيين، إذ لم ترق العملية الديمقراطية الموجودة في العراق والتي تنادي بها الأحزاب السياسية ورفعتها شعاراً لها أن تجعل من الكفوء والمهني والوطني يتسلم المناصب السيادية خدمة للعراق والعراقيين.

خـــاتمة

وفي ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج والتوصيات التي تمَّ التوصل لها وهي كالآتي:

أولاً. النتائج:

١- عانت التجربة الحزبية في العراق بعد سقوط الدكتاتورية سلبيات ومشاكل عدة منها ما هو امتداد لسلبيات العهود السابقة، ومنها ما هو جديد إذ أن الكثير من هذه الأحزاب واضح بلا برامج سياسية تلتف حوله الجماهير وتشعر أنه يحقق مصالحها، لأنها أحزاب طوائف وقوميات ومناطق وفئات أكثر من أنها أحزاب وطنية واسعة الامتداد وتجمع العراقيين من الجبل إلى البحر.

٢- إن هدف هذه الأحزاب هو امتلاك السلطة لا خدمة الشعب وتبيين ذلك عبر سعيها لحصول على الكراسي والمناصب في الدولة الجديدة بدلاً من إن تسعى إليها الكراسي كاستحقاق انتخابي وجماهيري بصرف النظر عما يمنح الكرسي لها أو كيف يتهم الحصول عليه الامر الذي جعل تصدي هذه الأحزاب لسلطة له أثر سلبي في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣.

٣- عدم وجود منظمات مجتمع مدني تمارس عملها بمهنية، اذ تخلت عن دورها الرقابي والارشادي والمساند لمؤسسات الدولة في سبيل بناء مجتمع واعي يكون اللبنة الاساسية لبناء الدولة الحديثة بعد ٢٠٠٣؛ بسبب قلة الوعي الديمقراطي في

المجتمع وغياب التمويل لهذه المؤسسات، مما جعلها تابعة اقتصادياً إما لجهات خارجية أو للأحزاب مشتركة في السلطة.

٤- لقد اثرت التعددية الحزبية في العراق أثراً سلبياً في صنع السياسات العامة للبلد، وذلك عن طريق خلال سعي الأحزاب للاكتساب المغانم عبر اقتراح قوانين تصب في مصلحة حزب على حساب بقية الأحزاب لتلبية طموحات جماهيره وترك المصلحة الوطنية الامر الذي جعل بناء الدولة الوطنية امر مستحيل في ظل سياسات ضيقة على هذا النحو.

٥- أن عدم وجود قانون أحزاب في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٤) أدى إلى وجود خروقات، فلو تمت معالجة إقرار قانون الأحزاب خلال المدة اعلاه لرأينا كيف أن الازمات التي مر بها البلد تحل وأول ازمة هي ازمة بناء الدولة، وتطبيق قانون من اين لك هذا للحد من التدخل الخارجي.

٦- إنَّ التطبيق السيء للديمقراطية التوافقية في العراق بعد التغيير وعدم جمهورية المجتمع العراقي والأحزاب السياسية فيه مثل هكذا نوع من الديمقراطيات، التي تنظم العلاقة في المجتمعات المتعددة والمتنوعة ادى إلى تحولها إلى (المحاصصة السياسية) التي تعاملت معها الأحزاب السياسية كمفهوم لا كوسيلة لتحقيق المشاركة السياسية مما جعل الرقابة البرلمانية على مؤسسات الدولة امراً مستحيلاً.

٧- سيادة نزعة الزعامة والقيادة الفردية في الأحزاب العراقية جعلها تستمد وجودها من الانتماء لشخصيات محددة أكثر مما تستمده من برنامجها السياسي فهي قائمة على الولاء لهذه الشخصيات بدلاً من الوطن.

٨- ان بعض الأحزاب في العراق هي أحزاب نخبوية وليست أحزاباً جماهيرية، إذ تحاول هذه الأحزاب تلافي العيب بوسائل مختلفة لا تمت العمل الحزبي بصلة.

٩- استخدام الأحزاب الديمقراطية واجهة لها، ولكنها لم تطبق هذه الديمقراطية في انظمتها الداخلية، وترى عدم التغيير في مراكز اعضائها القياديين، ناهيك انها تورث هذه المراكز.

ثانياً. التوصيات:

١- ترسيخ الهوية الوطنية العراقية الموحدة عبر تأكيد روح المواطنة وتفعيلها على الولاء ات الضيقة والانشاءات الفرعية المتمثلة بالقومية والدينية والأثنية والعرقية.

٢- حفظ سيادة العراق واستقلاله والعمل على حماية وحدته الوطنية عن طريق ابتعاد الأحزاب عن الخطابات الطائفية التي تعمل على تفكيك أواصر المجتمع العراقي.

٣- تأهيل الدولة العراقية لتأخذ موقعها الطبيعي اقليمياً ودولياً بما يتناسب مع حجم العراق وموقعه، الذي يعد قلب لمنطقة الشرق الاوسط.

٤- محاربة الفساد المالي والإداري، عبر وضع آليات تضمن الشفافية في عمل اجهزة الدولة، إذ إن العراق يعد في مقدمة الدول الاكثر فساداً في العالم.

٥- إعادة الاعتبار للأحزاب السياسية العراقية أمام الرأي العام، إذ أنها فشلت فشلاً ذريعاً في تلبية متطلبات الجماهير، ومحاربة رسم صورة مختلفة عن الصورة النمطية المنطقية في العقل السياسية العراقي عن الأحزاب، تكون إيجابية وليست سلبية.

٦- النهوض بالواقع الاقتصادي، عن طريق تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، ووضع نظام مالي صحيح يحقق توزيعاً عادلاً للثروة والتخلص من آفة البطالة الموجودة في قطاع العمل.

٧- بناء دولة قوية قادرة على تخطيط وتنفيذ سيادتها وفرض القوانين بإنصاف وشفافية أي ان تكون دولة مؤسسات، إذ على الأحزاب العراقية تركيز جهدها الفكري والتنظيمي على بناء الدولة يمكن ان يعترف العالم بنجاحها ويتعامل معها على هذا الأساس، ويشعر مواطنها بهذه القدرة بقلة التقييد والتعقيد والبيروقراطية في مؤسساتها، علماً أن بناء هكذا دولة سيقلل من مشاكلها الداخلية والدولية بشكل كبير ابتداءً من مشاكل الفقر والمرض وصولاً إلى مشاكل الإرهاب والأمن.

٨- إنَّ آليات نجاح العمل الحزبي في العراق تحتاج إلى نجاح في عملها السياسي وإلى اعتماد آليات عمل صحيحة ومناسبة لظروف التاريخية الذي يمر بها البلد العراق مثل : اعتماد البعد الاخلاقي لسياسة الأحزاب العراقية، والعدل السياسي وإقامة نظام حكم صالح مبني على مبادئ العادلة العامة على المصلحة الاجتماعية والمسودات الحقيقية بين الناس بصرف النظر عن إنشاءاتهم، والعمل على ترشيح رجال دولة لا

رجال سلطة يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، من اجل كفاءة إدارة الحكم وتحقيق أهدافه اعتماد مبدأ الكفاءة في الإدارة، والإيمان بمرجعية النص الدستوري وسيادة القانون والتخلص من النزعة الثورية وروح المعارضة.

٩- يجب ان تكون الأحزاب السياسية العراقية هي صاحبة المبادرة في التغيير مساندة في ذلك المجتمع في تحوله الثقافي والحضاري، أي أن تكون قادرة على قيادة التغيير الاجتماعي، وكما هو معروف أن العراق يمر بمرحلة التحول الديمقراطي ومن النظام الشمولي إلى النظام التعددي وهذا يحتاج إلى تنظيمات مؤسسية فاعلة.

المصادر والمراجع

أولاً. <u>الكتب</u>:

١- أمل هند الخزعلي، اشكاليات التحول الديمقراطي فب العراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، دار الضياء، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.
٢- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٤.
٣- تغريد حنون علي، فكرة الديمقراطية في العراق بين النشأة والتعزيز، نشرة الباحث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٤- جابر حبيب جابر، اشكالية التحول الديمقراطية في العراق، بحث صراع الدولة والهوية في العراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩/١١/١٨.
٥- حمودي مصطفى جمال الدين، ما بين دخل السياسة وواقعها المأزوم، مطبعة البصائر، بيروت، ٢٠١٣.
٦- حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث، مكتبة الغفران، بغداد، بلا سنة.
٧- خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، ٢٠٠٩.
٨- ديندار نجمان شفيق الدوسكي، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٩.

٩- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠.
١٠- عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن هوية، مركز حمورابي، ٢٠١٣.
١١- عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
١٢- فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق، دار العارف، بيروت، ٢٠١٣.
١٣- فراس عبد الرزاق السوداني، العراق بدستور غامض - نقد قانون إدارة الدولة الانتقالية، دار غسان للنشر، عمان ٢٠٠٥.
١٤- فضل الله إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دولة العالم الثالث، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨.
١٥- كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الأثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨.

ثانياً. <u>الأطاريح والرسائل الجامعية</u>:

١- أثير إدريس عبد الزهرة، واقع نباء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٢- أحمد غالب الشلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٣- أماني هاشم لطيف، الأحزاب السياسية، والانتماءات التقليدية في دول الشرق العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.
٤- جميلة عبد الحسين طاهر، اشكالية بناء دولة القانون العراق نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٥- حمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٦- سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.
٧- سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٨- عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣.
٩- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع المستقل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧.
١٠- علي مراد كاظم العبادي، التعددية السياسية وأثرها في أداء البرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٤.
١١- علي مراد كاظم العبادي، التعددية السياسية وأثرها في أداء البرلمان العراقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.
١٢- فلاح جاسب عودة، التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣.
١٣- محمد صبري العزاوي، الواحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

ثالثاً. البحوث والمقالات والدراسات والندوات:

١- أزهار محمد عيلان، ما شكل البرلمان العراقي في ظل قانون الانتخابات الجديد، مجلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٦)، ٢٠١٠.
٢- أستر سيدار، رؤية ضيقة وصراع بشأن الثروة والسلطة، ترجمة سناء البديري، جريدة الصباح الجديد، العدد (٣٢٧٠)، ٦ سبتمبر ٢٠١٥.
٣- تغريد حنون، التعددية والحوار مع الآخر، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٥)، تموز ٢٠٠٦.

٤- جاسم محمد عبد الكريم، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٣٥) كانون الثاني، حزيران ٢٠٠٨.

٥- خبر الدين حسيب، انتخابات العراق تواجه مقاطعة واسعة وفترة بوش الثانية تواجه المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣١٣)، آذار ٢٠٠٥.

٦- رعد صالح الألوسي، التعددية الحزبية والديمقراطية، مجلة الأكاديميين، الرابطة الوطنية للمثقفين والأكاديميين العراقيين، العدد صفر، ٢٠٠٥.

٧- رند رحيم فرنكي، مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم (١) عن الواقع في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٦.

٨- زيد عدنان محسن، ياسين سعد البكري، آليات التحول الديمقراطي بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢٣ و٢٤)،٢٠١١.

٩- عبد الإله بلقيزة، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

١٠- عبد الجبار أحمد عبد الله، سبع مسائل في أحسن الوسائل للسياسة العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨.

١١- علي حسن الربيعي، تحديات الدولة العراقية - صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في الاحتلال الأمريكي للعراق - المشهد الأخير، أنتوني كورد سمان وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٧.

١٢- عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٠.

١٣- عماد مؤيد جاسم، المشاركة السياسية في المجتمع العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم لسياسية، جامعة النهرين، العدد (١١)، ٢٠٠٦.

١٤- عمار الكعبي، دراسة في تغيب مجتمع الدولة، مجلة مدراك، مؤسسة مدراك لدراسات، العدد الخامس والسادس، السنة الثانية، ٢٠١٠.

١٥- عمار حسن فاضل، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، ندوة عملية نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية، تقديم جابر حبيب جابر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد في ٢٠٠٩/١١/١٨.

١٦- فالح عبد الجبار وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٧)، ٢٠٠٧.

١٧- مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية العدد (٤) مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

١٨- مهدبة صالح العبيدي، الانتخابات والهوية الوطنية، مجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١)، كانون الثاني، ٢٠٠٥.

١٩- ناظم عبد الواحد الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات، النتائج غير المتوقعة مقدمة للانتخابات التشريعية القادمة، المحلية السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٢٩)، ٢٠٠٩.

٢٠- نبيل محمد سليم، مؤسسات المجتمع المدني، والبناء السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٢١٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢١- نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، كانون الأول ٢٠١١.

٢٢- ياسين البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد(٢٧)، لسنة ٢٠٠٩.

٢٣- ياسين البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد العدد (٢٧)، ٢٠٠٩.

رابعاً. البحوث والمقالات المنشورة عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

١- خالد عليوي العرداوي، التأثير السيء للأحزاب، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، عبر الموقع الالكتروني: https://www.Fcdrs.com/.

٢- عبد الجبار نوري، المحاصصة، ايبولا الديمقراطية والدستور، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) عبر الموقع الالكتروني: https://www.larusalanuar.com/.

٣- قاسم محمد الحساني، دعوة المرجعية الدينية إلى التغيير، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) عبر الموقع الالكتروني: https://www.comlarticleiraq.php/.

خامساً. الدساتير والقوانين والوثائق الرسمية:

١- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢- قانون مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.

٣- نظام رقم (١٥) الصادر من المفوضية العليا للانتخابات لسنة ٢٠٠٨.

(١) أثير إدريس عبد الزهرة، واقع نباء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٣٥.

(٢) عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٤.

(٣) أثير إدريس عبد الزهرة، مصدر سابق، ص١٣٥.

(٤) فراس عبد الرزاق السوداني، العراق بدستور غامض - نقد قانون إدارة الدولة الانتقالية، دار غسان للنشر، عمان ٢٠٠٥، ص١٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٦) ينظر: سيناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٨-٣٢.

(٧) رند رحيم فرنكي، مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم (١) عن الواقع في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٦، ص٨١.

(٨) علي حسن الربيعي، تحديات الدولة العراقية - صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية في الاحتلال الأمريكي للعراق - المشهد الأخير، أنتوني كورد سمان وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٧، ص٩٢.

(٩) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص١٥٠-١٥١.

(١٠) أزهار محمد عيلان، ما شكل البرلمان العراقي في ظل قانون الانتخابات الجديد، مجلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٦)، ٢٠١٠، ص٥.

(١١) ينظر المادة (٦١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(١٢) الشرقية نيوز، رئيس مجلس النواب العراقي السابق (أسامة النجيفي)، مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان العراقي ٢٠١٤/٤/٢٤.

(١٣) علي مراد كاظم العبادي، التعددية السياسية وأثرها في أداء البرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٤، ص١٣٢-١٣٤.

(١٤) ياسين البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد(٢٧)، لسنة ٢٠٠٩، ص٢٧.

(١٥) زيد عدنان محسن، ياسين سعد البكري، آليات التحول الديمقراطي بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢٣ و٢٤)،٢٠١١، ص١٧٢-١٧٥.

(١٦) مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية العدد (٤) مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٨٤.

(١٧) عمار حسن فاضل، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، ندوة عملية نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية، تقديم جابر حبيب جابر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد في ٢٠٠٩/١١/١٨، ص١٢٩.

(١٨) عبد الإله بلقيزة، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٨.

(١٩) عبد الجبار أحمد عبد الله، سبع مسائل في أحسن الوسائل للسياسة العراقية، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨، ص١١٩.

(٢٠) المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.

[٢١] خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٥.

[٢٢] فضل الله إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دولة العالم الثالث، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٨٧.

[٢٣] خيري عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٩٢.

[٢٤] سعد عبد الحسين نعمة، مصدر سابق، ص٣٢.

[٢٥] تغريد حنون علي، فكرة الديمقراطية في العراق بين النشأة والتعزيز، نشرة الباحث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٢.

[٢٦] فالح عبد الجبار وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٧)، ٢٠٠٧، ص٨٢.

[٢٧] فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق، دار العارف، بيروت، ٢٠١٣، ص١٢٨.

[٢٨] فالح عبد الجبار وأسماء جميل، مصدر سابق، ص٨٣.

[٢٩] خبر الدين حسيب، انتخابات العراق تواجه مقاطعة واسعة وفترة بوتش الثانية تواجه المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣١٣)، آذار، ٢٠٠٥، ص١٤٨.

[٣٠] مهدبة صالح العبيدي، الانتخابات والهوية الوطنية، مجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١)، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص٩١.

[٣١] فالح عبد الجبار وأسماء جميل، مصدر سابق، ص٨٥.

[٣٢] خبر الدين حسيب، مصدر سابق، ص٣١.

[٣٣] عمار الكعبي، دراسة في تغيب مجتمع الدولة، مجلة مدراك، مؤسسة مدراك لدراسات، العدد الخامس والسادس، السنة الثانية، ٢٠١٠، ص١٨.

[٣٤] عبد العزيز عليوي عبد العيساوي / النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص١٤٤-١٤٦.

[٣٥] قاسم محمد الحساني، دعوة المرجعية الدينية إلى التغيير، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) عبر الموقع الالكتروني: https://www.comlarticleiraq.php/، تم زيارة الموقع في: ٢٠٢٣/٤/١.